

ملخص البحث

فوتري أجينج هداية، 10220098، 2014، النظام و الإنفاذ التصريح الحقوق الملكية الفكرية (على مذهب الفقه الشافعي). بحث الجامعي. شعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرف: الدكتور الحاج عباس عرفان الماجستير

الكلمات الرئيسية: التصريح، حقوق الملكية الفكرية، فقه الشافعي

حقوق الملكية الفكرية كموضوع للنقاش في حدود الوطنية والإقليمية والدولية حتى لا يمكن فصلها عن تشكيل منظمة التجارة العالمية. منظمة التجارة العالمية من الجمعية الدولية الخاصة تنظم مسألة التجارية بين الدول. لتوسع وتسرع عملية التجارة، يفعل كثير من الكيفية المتنوعة، أحدها بوجود التصريح. التصريح هو إحدى الكيفية التي تستخدمها المجتمع. التصريح هو رخصة تعطى به الناس للأخر. في الإسلام لا توجد قواعد واضحة تنظم التصريح، وبالتالي جذب الباحثة لتحليله بوجهة الشريعة الإسلامية. ومشكلة هذا البحث الجامعي: (1) كيف النظام و الإنفاذ التصريح عند قانون حقوق الملكية الفكرية؟، (2) كيف نظر الإسلام (مذهب الفقه الشافعي) على النظام و الإنفاذ التصريح عند قانون حقوق الملكية الفكرية؟

إن هذا البحث هو البحث المعياري، ويسمى بالبحث الأدب. وأما النهج المستخدم فهو النهج القانوني والنهج المفاهيمي. وطريقة تحليل البيانات المستخدمة هي التحليل المحتوى. ونتائج هذا البحث، أن نظام التصريح عند القانون أقل إكتمالا وكافية، لأن يحتوي التصريح عن العقد والانتفاع، مما يحتاج المخلص الأخر في تطبيقه، يعنى النظام عند القانون المدني، ونظام الحكومة، و نظام الأخر الذي يمكن أن يستخدمه كمرجع. ومعنى التصريح أكره السواء بإعارة يعنى إذن الانتفاع. بل إستعمال من ذلك الإذن يعنى إنتفاع على جوهرى البضاعة مع إرجاع الثمن، وفي الإسلام يسمى ذلك بإجارة وشركة. والعقد الذى يستخدم التصريح هو عقد مركبة بين إجارة وشركة. لذلك يرجى النظام الذى يحتل العقد في التصريح.